



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

تقرير السياسة النقدية للفصل الاول 2026





البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

تقرير السياسة النقدية للفصل الاول 2026

المخلص التنفيذي

تركزت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي خلال الفصل الأول من عام 2026 على النهوض بالتضخم من منطقة السالب الذي ارتفع إلى (1%) وإحكام السيطرة على المعروض النقدي الذي ارتفع بشكل طفيف، وقد حافظ البنك على استقرار فجوة سعر الصرف عند (13.6%)، وضمان قوة الدينار العراقي باسناده إلى غطاء قوي من الاحتياطيات الأجنبية تجاوزت (130) ترليون دينار، شهدت هذه الفترة توسعاً في الكتلة النقدية المصدرة لتقترب من حاجز (109) ترليون دينار. وقد فرض البنك المركزي سياسة تشدد عبر أدوات الفائدة وشهادات الإيداع لامتناس السيولة الفائضة باستحدثاته وتكثيفه من استخدام أدوات الدين والسياسة النقدية قصيرة الأجل، وشمل ذلك التوسع في إطلاق مزادات الحوالات وشهادات الإيداع (مثل مزادات الـ 7 أيام) لسحب السيولة الفائضة من المصارف، هذا التوسع أدى إلى انخفاض واضح في سيولة المصارف بنسبة (19.3%).

تشير المقارنة بين السيناريوهات الثلاثة (انحسار الاضطرابات، استمرار الاضطرابات، تفاقم الاضطرابات) إلى أن السيناريو الأساسي، القائم على السياسة النقدية المتوازنة والثابتة، يمثل الخيار الأكثر ملاءمة للعراق خلال المرحلة الحالية، مع ضرورة الاحتفاظ بالقدرة على الانتقال إلى السيناريو التوسعي أو التحوطي وفقاً لتغير المؤشرات النقدية والاقتصادية. تُظهر السيناريوهات الثلاثة أن المتغير الحاسم لا يتمثل في سعر النفط وحده، وإنما في صافي الإيرادات النفطية الفعلية، ولذلك فإن ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات مرتفعة قد يوفر دعماً مالياً مؤقتاً،

لكنه لا يحول دون تعرض المالية العامة والاقتصاد الكلي لصدمة إذا تزامن مع انخفاض كبير في كميات التصدير. مما يبرز أهمية تسريع تنويع منافذ تصدير النفط وتطوير أدوات التحوط المالي وإدارة المخاطر، بما يقلل من حساسية الاقتصاد العراقي لصددمات أسعار النفط أو تعطل طرق التصدير.

النظر إلى تأكيد البنك المركزي امتلاكه احتياطيات أجنبية مريحة وأدوات فعالة للتعامل مع التطورات الاقتصادية، فإن دور السياسة النقدية في التدخل تبدو مناسبة، شريطة استمرار التنسيق مع السياسة المالية وتجنب الضغوط التي قد تؤدي إلى توسع نقدي غير متوافق مع قدرة الاقتصاد على استيعابه.

يُوصى التقرير بأن تتركز السياسة النقدية خلال المرحلة المقبلة من خلال سيناريوهين يتمثل الأول بـ(تشديد نقدي مرن، تسهيل التجارة الخارجية، إدارة مرنة لسعر الصرف) بينما يتطلب السيناريو الثاني الانتقال إلى إدارة طوارئ متكاملة (للاحتياطيات، السيولة، التجارة والإنفاق العام). والهدف في الحالتين هو منع تحول الصدمة الخارجية المؤقتة إلى أزمة مستدامة في التضخم أو سعر الصرف أو المالية العامة أو ميزان المدفوعات، مع الحفاظ على قدرة البنك المركزي على التدخل عند الحاجة.

المقدمة

إن البيئة الدولية الحالية تتسم بحالة عدم اليقين نتيجة تداخل الأزمات الاقتصادية مع التوترات الجيوسياسية وتساعد الأزمات التجارية فضلاً عن استمرار الصراعات المسلحة وتنامي المخاطر المرتبطة بأمن الطاقة واضطراب سلاسل الإمداد العالمية.

إن هذا التقرير يهدف إلى استعراض التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية، وتقييم أثر قرارات السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وتحليل التحديات والمخاطر التي تواجه الاقتصاد الوطني فضلاً عن عرض التوقعات المستقبلية لما بعد الفصل الأول من عام 2026 من خلال ثلاث سيناريوهات، وأخيراً التوصيات التي تم التوصل إليها بناءً على ما جاء في السيناريوهات.

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية

1. التطورات العالمية:

• إن الآفاق العالمية أتممت باللايقين عقب اندلاع الحرب في الشرق الأوسط في 28 فبراير 2026 فإغلاق مضيق هرمز والاضرار الجسيمة التي لحقت بمنشآت الإنتاج الحيوية في مناطق أساسية لإمدادات الهيدروكربونات العالمية تسببت بأزمة طاقة على نطاق غير مسبق مما انعكس على قرارات صنّاع السياسات النقدية.

• قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير لتأكيد السيطرة الكاملة على معدلات التضخم وهو ما يسمى التثبيت المشروط والحذر، وكذلك الحال بالنسبة لمجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي إذ تم الإبقاء على معدلات (تسهيلات الإيداع،

عمليات إعادة التمويل، وتسهيلات الإقراض الهامشية) دون تغيير عند (2%، 2.15%، 2.40%) على التوالي. وهو مصمم على ضمان استقرار التضخم عند المستوى المستهدف البالغ (2%) على المدى المتوسط.

• سجل معدل التضخم العالمي (4.7%) للفصل الأول 2026، بعد أن بلغ نسبة (5.8%) لذات الفصل من عام 2025، مما يعكس تباطؤ الضغوط التضخمية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية وأسعار الطاقة. وبقي التضخم فوق المستويات المستهدفة في بعض المناطق؛ ففي الولايات المتحدة، ارتفع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي (PCE) إلى (2.8%) على أساس سنوي.

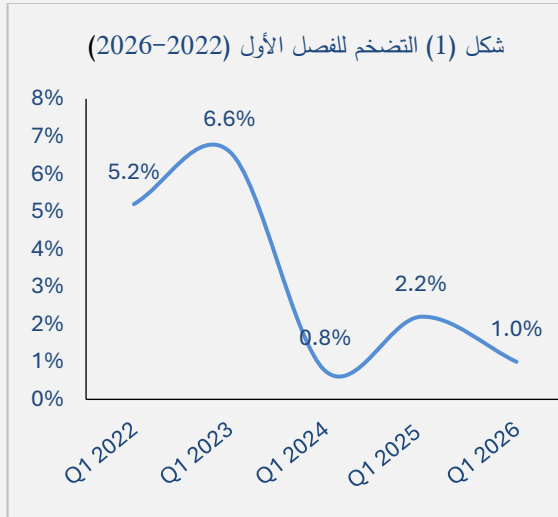
• مع تصاعد الأحداث الجيوسياسية في الخليج وتعطل حركة الشحن، قفزت أسعار العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس بقوة لتسجل الوتيرة الأسرع لصعود معدلات التضخم منذ عقود، حيث أنهى خام برنت الفصل الأول (118) دولاراً للبرميل، على الرغم من تسجيله (61) دولار للبرميل في بداية الفصل.

2. التطورات المحلية

- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية: شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفصل الأول من عام 2026 انخفاضاً واضحاً بنسبة (15.3%) إذ بلغ (69.76) ترليون دينار مقابل (82.34) ترليون دينار للفصل ذاته من عام 2025، ويُعزى هذا الانخفاض بالدرجة الأساس إلى انخفاض أسعار النفط إذ سجل سعر برميل النفط (61.29) دولاراً للبرميل بينما سجل لذات الفصل لعام 2025 (73.33) دولار للبرميل. وتبع ذلك انخفاض في نشاط القطاع النفطي بنسبة (46.9%). أما

- التضخم:

شهد معدل التضخم في العراق اتجاهًا تصاعدياً تدريجياً خلال الفصل الأول من عام 2026 إذ بلغ (1%) بعد أن سجل خلال الفصل الأخير من عام 2025 مستويات سالبة، بينما انخفض مقارنة بالفصل الأول من عام 2025 والذي سجل (2.2%).



يعود ارتفاع التضخم إلى عدة أسباب منها: (الحرب الإيرانية-الأمريكية) واضطراب سلاسل التوريد وتكاليف الشحن، وتأثر السوق العراقي بارتفاع أسعار المواد والسلع المصنعة في دول المنشأ، مما انعكس بوصفه تضخماً مستورداً، إضافة إلى التأثير الموسمي لشهر رمضان على أسعار السلع الأساسية. فضلاً عن ارتفاع العملة المصدرة بنسبة (9.1%) إذ سجلت خلال الفصل الأول 2026 (108.9) ترليون دينار بعد إن كانت (99.87) ترليون دينار لذات الفصل 2025، من جانب آخر يلاحظ إن معدل التضخم العام يقترب من معدل التضخم الأساسي إلى حد معين إذ سجل (0.93%) للفصل الأول 2026 والاختلاف ضمن مستويات مقبولة تعكس فعالية السياسة النقدية في احتواء الضغوط السعرية.

القطاع الزراعي والقطاع الخدمي فشهدا ارتفاعات بنسبة (3.1%، 1.4%) على التوالي، في حين واجهت بقية القطاعات الاقتصادية غير النفطية تحديات في ظل تباطؤ الطلب المحلي.

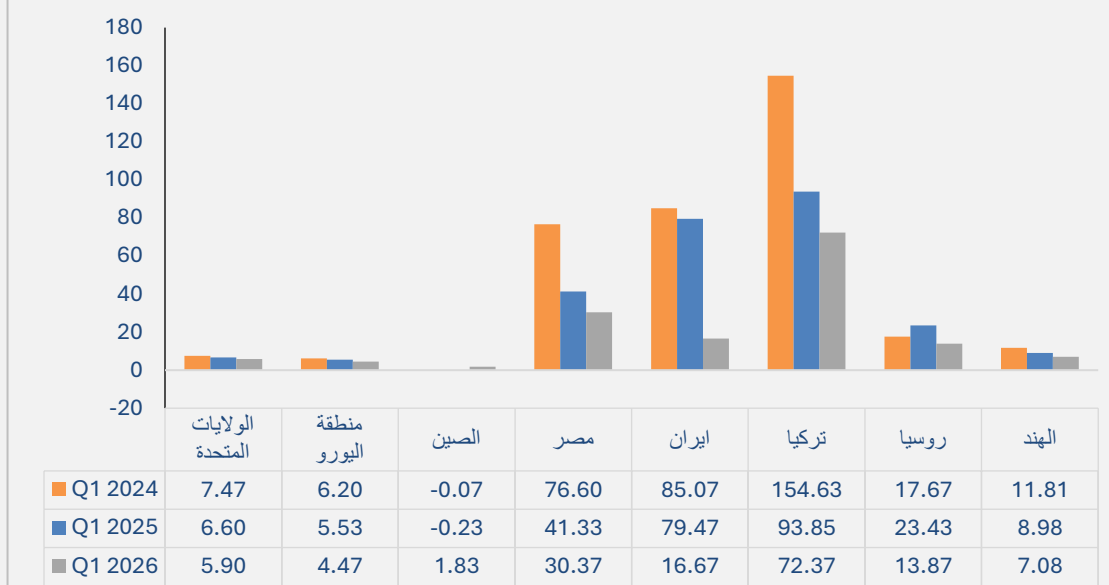
جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفصل الأول للمدة (2026-2025) (ترليون دينار)				
النشاط	Q1 2025	Q1 2026	نسبة المساهمة %	معدل التغير %
النفطي	30.71	16.31	23.4	-46.9
الزراعي	1.95	2.01	2.9	3.1
الصناعي	3	3.83	5.5	27.7
الخدمي	20.95	21.25	30.5	1.4
باقي الأنشطة	26.61	27.11	38.9	1.9
رسم الخدمة المحتسب	0.88	0.75		-14.8
الإجمالي	82.34	69.76	100	-15.3

- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفاضاً كبيراً خلال هذا الفصل بنسبة (22.4%) نتيجة انخفاض أسعار النفط كما تم ذكره أعلاه، إذ انخفض نشاط القطاع النفطي بنسبة (45.7%) مقارنة بذات الفصل من عام 2025، بينما شهدت باقي القطاعات غير النفطية جميعها ارتفاعاً ولاسيما القطاع الصناعي بنسب (27.5%) الذي شهد أكبر ارتفاع يليه القطاع الخدمي والقطاع الزراعي وبنسب (2.9%، 3.2%) على التوالي.

جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفصل الأول للمدة (2026-2025) (ترليون دينار)				
النشاط	Q1 2025	Q1 2026	نسبة المساهمة %	معدل التغير %
النفطي	26.32	14.30	37.3	-45.7
الزراعي	1.26	1.29	3.4	3.2
الصناعي	1.20	1.53	4.0	27.5
الخدمي	7.30	7.51	19.6	2.9
باقي الأنشطة	13.77	14.07	36.7	2.2
رسم الخدمة المحتسب	0.39	0.33		-15.4
الإجمالي	49.45	38.38	100	-22.4

شكل (2) معدلات التضخم لبعض شركاء العراق التجاريين للفصل الأول (2024-2026)



الجدول (3) مؤشرات عرض النقد والائتمان للفصل الأول (2025-2026) (ترليون دينار)

معدل التغير %	Q1 2026	Q1 2025	المؤشر
-3.6	132	136.9	الأساس النقدي M0
2.8	156.3	152.1	عرض النقد الضيق M1
1.3	174.2	171.8	عرض النقد الواسع M2
9.1	108.9	99.8	العملة المصدرة
3.5	73.8	71.3	الائتمان المصرفي
-9.1	105.1	115.5	الودائع المصرفية
2.3	130.4	127.5	الاحتياطيات الأجنبية
61.8	34.3	21.2	الذهب

إطار (1)

تُدار سياسة سعر الصرف الدينار العراقي من البنك المركزي العراقي وفق نظام "السعر الثابت" منذ أواخر عام 2003 وبداية عام 2004 ولغاية اليوم، إذ يعتمد استراتيجية ربط العملة المحلية (الدينار العراقي) بالدولار الأمريكي، ويثبت السعر الرسمي عند 1320 ديناراً للدولار الواحد.

ثانياً: التطورات النقدية والمصرفية

تتمحور السياسة النقدية للبنك المركزي حول تحقيق الاستقرار السعري والمالي، والسيطرة على معدلات التضخم بوصفه هدفاً رئيساً، وذلك عبر حماية القوة الشرائية للدينار العراقي، وإدارة الكتلة النقدية بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد المقيّد بالاعتماد الأحادي على العائدات النفطية.

سجل الأساس النقدي انخفاضاً بنسبة (3.6%) نتيجة انخفاض احتياطيات المصارف لدى البنك المركزي بنسبة (29.7%) إذ استخدمت المصارف جزءاً من احتياطياتها لتلبية احتياجاتها من السيولة فضلاً عن انخفاض صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بنسبة (88.2%) أما عرض النقد الضيق (M1) والسيولة المحلية (M2) فشهدتا ارتفاعاً بنسب (2.8%، 1.3%) على التوالي.

ثالثاً: قرارات السياسة النقدية خلال الفصل الأول 2026

استمرار العمل بالقرارات المعمول بها سابقاً وهي:

1. إيقاف العمل بمزادات الأوراق المالية لأجل (182) يوماً بشكل كامل.
2. اعتماد سقفوف الاستثمار والتي تتضمن السماح باستثمار (50%) من ودائع القطاع الخاص بسقف أعلى (500) مليار دينار.
3. الإبقاء على نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الحكومية في المصارف الحكومية بمعدل (10%)، لتعزيز سيولة المصارف الحكومية وتمكينها من تلبية إلتزاماتها، ولتغطية السحوبات الحكومية الجارية وتمويل المشاريع الاستثمارية التنموية وشراء حوالات الخزينة وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي، فضلاً عن الإبقاء على النسب الأخرى.
- (18%) لكافة الودائع الخاصة بالدينار العراقي والعملات الأخرى.
- (20%) لكافة الودائع الخاصة بالدولار.
- (20%) لكافة الودائع الحكومية بالدينار والدولار في المصارف الخاصة.

إطار (2)

قرارات لجنة السياسة النقدية

من منطلق مساعي البنك المركزي نحو تطوير منظومته النقدية وبناء إطار تشغيلي متكامل للسياسة النقدية يقوم على تعدد الأدوات والآجال ولتعزيز فاعلية إدارة السيولة بالدينار العراقي، تقرر الآتي:

- تعديل سعر السياسة النقدية بالرفع أو ضمن الحدود التي تقتضيها الأوضاع المالية والنقدية وبما لا يتجاوز (200) نقطة أساس، استناداً لتطورات السيولة وارتفاع العملة المصدرة ومؤشرات الاستقرار النقدي.

- استحداث وإطلاق منتجات مالية قصيرة الأجل للمصارف التقليدية والإسلامية لأجل (7) أيام، وبسعر فائدة أو عائد ينسجم مع سعر السياسة النقدية المعتمد حينذاك، على أن لا تخضع الاستثمارات في هذه المنتجات للقيد النسبي الخاص بسقفوف الاستثمار البالغ (50%) من ودائع القطاع الخاص.

- منح المرونة اللازمة لتعديل سقفوف الاستثمار في الأوراق المالية لأجل (14) يوماً وفقاً لما تقتضيه أوضاع السيولة في السوق المصرفي وبما يحقق كفاءة أكبر في إدارة السيولة قصيرة الأجل.

- تقديم التسهيلات أو القروض المناسبة للمصارف التي تواجه شحاً أو اختناقات مؤقتة في السيولة، وفقاً للضوابط التي تكفل سلامة الاستخدام وتحافظ على الاستقرار المالي.

- قبول شراء أو خصم حوالات الخزينة من المصارف كلما أقتضت الحاجة، وبما يسهم في دعم الاستقرار المالي والنقدي وتعزيز انتظام التدفقات في السوق المصرفي.

رابعاً: تحليل نتائج السياسة النقدية وقياس الأثر

شهد الفصل الأول من عام 2026 تحسناً ملحوظاً في فعالية السياسة النقدية في العراق، إذ نجح البنك المركزي في تحقيق أحد أهم أهدافه وهو استقرار الأسعار والحفاظ النسبي على الضغوط التضخمية، بالتوازي مع الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي.

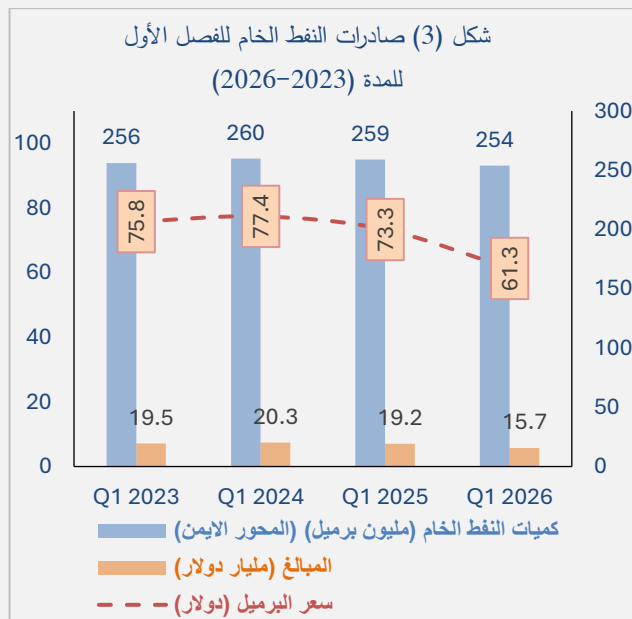
- تحسن مؤشرات الاستقرار النقدي.
- ارتفاع نسبي في التضخم (تضخم مطلوب للنمو الاقتصادي).
- ضبط نسبي للسيولة.
- استمرار دعم النشاط المصرفي.

القرار / الأداة النقدية	الهدف من القرار	المؤشر المستخدم للقياس	النتيجة في الفصل الأول	تقييم الأثر
تثبيت سعر الفائدة الأساسي	الحفاظ على الاستقرار النقدي	معدل التضخم	بلغ التضخم (1%)	ساهم في الحفاظ على استقرار الأسعار مع ميل توسعي
ضخ السيولة للسوق	إدارة السيولة في الاقتصاد	عرض النقد الواسع (M2)	ارتفع من (171.8-174.2) ترليون دينار	نجاح نسبي في ضخ السيولة
استخدام عمليات السوق المفتوحة	تقليل النقد المتداول	العملة المصدرة	ارتفعت من (99.8-108.9) ترليون دينار	زيادة الضغوط النقدية
تخفيض الاحتياطي الإلزامي على الودائع	تعزيز سيولة المصارف الحكومية	السيولة المصرفية والائتمان	ارتفع الائتمان المصرفي من (71.3-73.8) ترليون دينار	دعم قدرة المصارف على التمويل
تنظيم أدوات الدين للبنك المركزي	تحسين إدارة السيولة	مزادات الأوراق المالية	إيقاف مزادات (182) يوم	إعادة توجيه أدوات السياسة النقدية نحو الأوراق قصيرة الأجل
الحفاظ على الاستقرار الخارجي	دعم الثقة بالاقتصاد	الاحتياطي الأجنبي	ارتفع من (127.5-130.4) ترليون دينار	يتطلب متابعة الحفاظ على الاستقرار

خامساً: التحديات والمخاطر التي تواجه السياسة

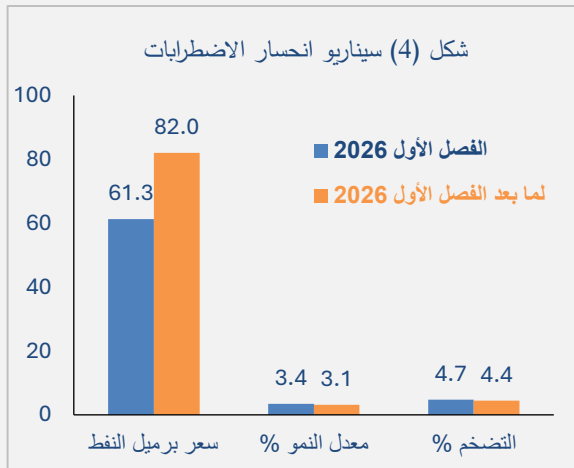
النقدية في العراق للفصل الأول 2026

الاعتماد الكبير على النفط: لا يزال الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير جداً على عائدات النفط بوصفه مصدراً رئيساً لإيرادات الحكومة، وهو أمر يجعل السياسة النقدية مرتبطة بشكل وثيق بتحركات أسعار النفط العالمية. وهذا يزيد من هشاشة المالية العامة في مواجهة تقلبات أسعار النفط، مما يحد من قدرة البنك المركزي على إدارة السيولة وضبط التضخم بصورة مستقرة ومتوقعة. وفي ظل تراجع العائدات، هناك مخاطر على الاحتياطيات الأجنبية والسيولة في النظام المصرفي، مما قد يقيد من قدرة البنك المركزي على مواجهة أي صدمات خارجية.

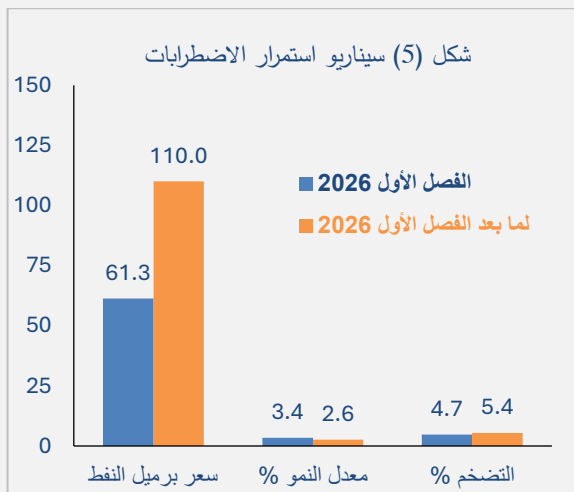


النفط) بمدى حدة واستمرارية الاضطرابات على الأرض، بما يمنح صنّاع السياسات مرونة أعلى في التخطيط، بناءً على ذلك تتوزع الآفاق العالمية قصيرة الأجل لغاية نهاية 2026 بين ثلاث مسارات محتملة:

- في حالة انحسار الاضطرابات الاقتصادية: يبلغ متوسط أسعار النفط نحو (82) دولار للبرميل، وأن يكون التأثير ضئيلاً على النمو العالمي، فسيُسجل (3.1%) في عام 2026، و(3.3%) في عام 2027، أما التضخم فيتوقع أن يبلغ (4.4%).



- في حالة استمرار الاضطرابات: يبلغ متوسط أسعار النفط (110) دولار للبرميل في عام 2026، ويتراجع النمو العالمي إلى (2.6%)، ويبلغ معدل التضخم (5.4%).



- بالرغم من ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة (3.2%) إلا أنه يعاني من تباطؤ النمو في الاستثمار العام، فما زالت قطاعات الزراعة والصناعة تشكل نسب مساهمة متدنية في النمو، وقد أثر انخفاض إنتاج النفط على النمو الكلي، الذي انكمش بنسبة (15.3%). على الرغم من ارتفاع التضخم إلى (1%) إلا أنه قريب من الانكماش وهذا ما يعانيه الاقتصاد العراقي خلال هذا الفصل، وسط تضخم نسبي في قسم (السكن، المياه، الغاز) وكذلك أسعار السلع والخدمات المتنوعة.

- عجز الموازنة والتوسع الكبير في المالية العامة: إلى جانب التأثير على آفاق النمو الذي يقوده القطاع الخاص، فإن سياسات التوظيف المعمول بها حالياً في القطاع العام وتكاليف الأجور المترتبة عليها غير مستدامة وذلك نظراً إلى تدني حجم الوعاء الضريبي غير النفطي لدى العراق مع تزايد الاعتماد على عائدات النفط يشكل خطراً جوهرياً يتمثل في الضغط على إدارة السيولة ومن ثم على استقلالية البنك المركزي.

سادساً: التوقعات حتى نهاية عام 2026

التوقعات العالمية

إن البيئة الدولية الحالية المليئة بالصدمات الناتجة عن الحرب في الشرق الأوسط تجعل التوقعات التقليدية الثابتة أداة قاصرة عن قراءة المستقبل بدقة، ففي ظل الروابط المعقدة بين أمن الطاقة وتكلفة الشحن والسياسات النقدية للبنوك المركزية، يصبح من الأفضل والأنضج استشرافياً بناء التوقعات على (سيناريوهات جيوسياسية مشروطة) هذا الأسلوب لا يقدم رقماً واحداً ثابتاً، بل يربط المؤشرات الاقتصادية العالمية (النمو، التضخم،

2. التوقعات في حال استمرار الاضطرابات (المسار الراهن)

- **وفرة مالية مؤقتة:** قفزة النفط الى (115) دولاراً ترفع الإيرادات العامة وتنعش الاحتياجات في حال وجود منافذ لتصدير النفط بديلة او اتفاقات لعبور المضيق.

- **تضخم مستورد:** ترتفع اسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية محلياً بسبب كلف الشحن واضطرابات سلاسل التوريد العالمية.

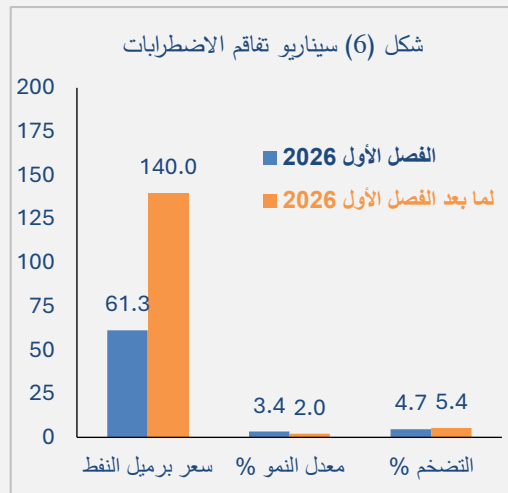
3. التوقعات في حال تفاقم الاضطرابات (السيناريو الحاد)

- **صدمة مزدوجة (أسعار قياسية مقابل توقف الإمداد):** رغم وصول النفط الى (140) دولار إلا إن استمرار اغلاق مضيق هرمز سيعطل التصدير الفعلي للعراق مما يهدد بانخفاض حاد في حجم الصادرات وصدمة في الإيرادات مع توفر بدائل تصدير للنفط غير الكفوءة.

- **أزمة سيولة حادة:** تفاقم عجز الموازنة نتيجة تراجع كميات التصدير مع عجز المالية العامة عن تغطية الأجور المستحقة والوظائف الحكومية المؤقتة.

- **ركود تضخمي حاد:** يرتفع التضخم المحلي لمستويات قياسية (تضخم مستورد حاد) بالتزامن مع انكماش الناتج المحلي الإجمالي مما يؤثر بشكل سلبي على استدامة الأنشطة الاقتصادية.

- في حالة تفاقم الاضطرابات (السيناريو الأكثر حدة): تتعرض البنية التحتية للطاقة لأضرار أكبر وتستمر الاضطرابات التجارية لفترة أطول، وتتفاقم التداعيات فتتخفض نسبة النمو العالمي إلى (2%) ويرتفع التضخم الكلي إلى أعلى من (6%) لعام 2027، وسيكون تأثير الصدمة على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ضعف تأثيرها تقريباً على الاقتصادات المتقدمة.



التوقعات المحلية حتى نهاية عام 2026

1. التوقعات في حال انحسار الاضطرابات (استقرار نسبي)

- **عائدات الموازنة:** استقرار اسعار النفط عند (82) دولار يحقق عوائد متوازنة تدعم النفقات التشغيلية الحالية.

- **السيولة المحلية:** يستمر البنك المركزي في سياسة التيسير وضخ السيولة لتعويض الانكماش السابق وتنشيط القطاع المصرفي.

- **سعر الصرف:** بقاء سعر الصرف الرسمي مستقرًا عند (1320) دينار لكل دولار دون الحاجة لتعديلات طارئة.



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

www.cbi.iq